الباب الأول
الريف والدولة

ويضم الموضوعات التالية:

- **من هو الفلاح ؟**
- **أحوال عمال الزراعة المصريين**
- **عبد الناصر والفلاحين**
- **عمال الزراعة والاشتراكية**
- **خطة إصلاح القرية المصرية**
- **الاتحاد التعاونى الزراعى**

من هو الفلاح ؟

سعت بعض الهيئات إلى وضع تعريفٍ قانوني للفلاح في القوانين المصرية، إذ حاولت أن تُعَرِّفه بأنه: هو من يزرع هو وأولاده وزوجته ما لا يزيد عن عشرة أفدنة ملكاً أو استئجاراً، وهذا تعريف عامٌ وقاصر، بالإضافة إلى كونه محاولة لإبعاد صغار وفقراء الفلاحين من الجمعيات الزراعية وحرمانهم من خدماتها عن طريق هذا التعريف الجائر، وذلك بتحويلهم إلى ما يُسمَّى بعمّال الزراعة وذلك لأغراضٍ تتعلَّق بتمكين مجموعةٍ من كبار المُلَّاك من التحكّم في السِّياسات الزراعية ومن ثَمَّ أرباحها طيلة الوقت كان يوجد ما يُسمى بعمّال التراحيل، وهم فلاحون يعملون بالأجرة في أي أرض مقابل الترحال من مكانٍ لمكان خدمةً للقمة العيش، وكانت حياتهم تتسم بالفقر المُدقع، ولم تكن لهم حقوق حتَّى على المستوى الإنساني، فقد كان يُنظر لهم على أنهم درجة أدنى من الفلاحين، وأخذت هذه الفئة تختفي من الرِّيف المصري بالتدريج إلى أن تلاشت تمامًا، إلا أنَّ تطبيق القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢م، كاد أن يُعيد عمّال الترحيلة مرة أخرى إلى الريف المصري بعد اختفائهم.

إنّ أعمال الفلاحة توظِّف ما يزيد على ثلث سكان العالم؛ وهو رقم كبير مقارنة بالقطاعات الإنتاجية الأخرى في العالم، ويمثّل القائمون بأعمال الفلاحة في مصر والذين نطلق عليهم لفظ الفلاحين أكثر من خمسين بالمائة ٥٠٪ من سكان مصر وسنحاول عبر هذه الأسطر أن نقوم بتقديم تصوّر لمفهوم كلمة فلاح.

كانت المحكمة العليا ـ المحكمة الدستورية العليا فيما بعد ـ قد قررت بالجلسة العلنية المنعقدة أول إبريل سنة ١٩٧٨م؛ برئاسة السيد المستشار بدوي إبراهيم حمودة رئيس المحكمة وقتئذٍ؛ أنه :

يُقصد بالفلاح كل من تكون الزراعة حرفته ومصدر رزقه الأساسي، ولا يجاوز ما يملكه من الأرض الزراعية ثلاثة أفدنة أيًا كان نوع زراعتها.

وثار خلاف في الرأي حول مدلول لفظ الفلاح في مجالاتٍ عديدة، وكان الرأي أن المقصود ـ بالفلاح عند البعض: هو من تكون الزّراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الوحيد، بينما ذهب رأي آخر إلى أن المقصود بالفلاح هو: من يعمل في فلاحة الأرض، ويعتمد عليها في معيشته؛ سواء أكانت الفلاحة هي عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي؛ أم كان يجمع بينها وبين عملٍ آخر.

وفي المجال القانوني؛ وفي استعمال المشرع؛ فإنه لم يلتزم باصطلاح واحد في تسميته للفلاح، إذ استعمل: اصطلاح صغار الزراع، وصغار الفلاحين في المرسوم الخاص بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ بالإصلاح الزراعي الذي قضى في المادة ٩ منه بتوزيع الأرض المستولى عليها على صغار الفلاحين مشترطًا أن تكون حرفتهم الزّراعة، وقد عدل هذا المرسوم بالقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٦١ الذي خفَّض الحدّ الأقصى للملكية الزراعية إلى مئة فدان على أن يتصرف مالك الأرض فيما يزيد عن هذا القدر إلى صغار الزراع الذين تعرفهم الهيئة العامة للإصلاح الزراعي، وقد صدر قرار هذه الهيئة رقم ١ لسنة ١٩٦٢ مشترطًا في صغار الزراع أن تكون حرفتهم الزراعة باعتبارها مورد رزقهم الرئيسي وفى مجال حماية الملكيات الزراعية الصغيرة؛ قرّر القانون رقم ٥١٣ لسنة ١٩٥٣ حمايه صغار الملاك الزراعيين، وذلك بحظر التنفيذ على هذه الملكيات في حدود خمسة أفدنة، وقد عرفت المادة الأولى من هذا القانون الزراع في خصوص تطبيق أحكامه بأنه من تكون حرفته الأصلية الزّراعة، وكانت هي كل أو جل ما يعتمد عليه في معيشته سواء باشرها بنفسه، أو بواسطة غيره.

وفى المجال السياسي انتهى الشارع في المادة الثانية من قانون مجلس الشعب رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٦ إلى تعريف الفلاح بأنه: من تكون الزراعة عمله الوحيد ومصدر رزقه الرئيسي، ويكون مقيمًا بالريف، ويشترط ألا يحوز هو وزوجته وأولاده القُصّر ملكًا أو إيجارًا أكثر من عشرة أفدنة.

والفِلاحة تشتمل على أنواع كثيرة من التخصصات والتقنيات، بما في ذلك سبل توسيع الأراضي المناسبة؛ لنمو النباتات عن طريق حفر القنوات المائية وغيرها من أشكال الري ويظل كل من: زراعة المحاصيل على الأراضي الصالحة للزراعة، والأعمال المعاونة لها، والرعي الريفي للمواشي على المراعي، هي العمليات الأساسية للفلاحة، وينبغي أن يُوصف كل القائمين بها باسم وصفة الفلاح، سواء من كان يملك منهم أرضًا أو يستأجرها، أو ليس في حيازته أي أرض، لكنه يقوم بأعمال تساعد علي زراعة الأرض وتنميتها، أو تخصص في حصاد منتجاتها بطرق مختلفة؛ فالفلاح هو من يقوم بإنتاج الأغذية التي تشمل: الحبوب، والخضروات، والفاكهة، واللحوم.

لمحة تاريخية عن الريف المصرى بعد الفتح العربى

بعد الفتح العربى لمصر أبقى الخليفة عمر بن الخطاب الأرض الزراعية في أيدي الفلاحين المصريين ووضع عليها الخراج، إلا أنه ساوى بين الأرض العامرة والأرض المعطلة في استحقاق الخراج عليها حتى يضطر صاحب الأرض المعطلة إلى إصلاحها والعمل فيها ثم أفتى الإمام أبو حنيفة بإعفاء الأرض من الخراج إذا تعرض المحصول للآفات أو الغرق أو أية كوارث وتتابع الولاة على مصر من أمويين وعباسيين وثارت بينهم الفتن والإضطرابات، وقام الأقباط بثورات متتابعة، ولكن استمر الفلاح المصري في إنتاج الخير لأن الولاة

وخصومهم ابتعدوا عن الفلاح بمشاكلهم وتركوه يزرع واهتموا في أغلب الأحوال بالإصلاحات العامة في الري وإقامة الجسور والكباري، وكان من العادة أن يتم الاقتطاع من دخل الخراج للإصلاحات الزراعية، وبذلك كفى الفلاح شرهم ونعم بإصلاحاتهم فأنتج وزرع وحصد ومن هنا لم يكن غريباً أن تعم الثورات في المدن المصرية فى القرنين الأول والثانى من الهجرة بينما يظل الريف ينتج الخير كما اعتاد ونضرب لذلك أمثلة تاريخية.

عمرو بن العاص أعطاه معاوية مصر طُعمة له يستأثر لنفسه بخراجها بعد أن ينفق على الجند ومصالح الريف وأحسن عمرو إصلاحات الريف وجنى الخير لنفسه وحين مات عمرو ترك عند وفاته ١٤٠ أردبا من الدنانير، جاءته من خيرات الريف المصري٠

ويذكر المقريزي أن أبا الحسين المارداني أحد الموظفين الكتاب لمؤنس الخادم كان إيراده من قرية مشتول وحدها ستين ألف إردب قمحاً، ويقول المقريزي فتأمل ما أشتمل عليه هذا الخبر من سعة حال كاتب من كتاب مصر، كيف كان له في قرية واحدة هذا القدر من صنف القمح وكان أبو بكر المارداني قد حج اثنتين وعشرين حجة متوالية انفق في كل حجة مائة وخمسين ألف دينار، وقد كان ذلك الرجل يصنع في العيد الكعك المحشو بالسكر المسمى افطن له وكان يخبئ فيه الدنانير الذهب ولذلك سمي افطن له والمقريزي بعد أن أورد هذه الأخبار وغيرها عن رخاء مصر في العصر العباسي الثانى قال يتحسر على أحوال مصر في عصر عسكر المماليك الجراكسة فتأمل ما يشتمل عليه عظم ما كانت عليه مصر وسعة حال الديوان ونحن اليوم في زمن إذا احتيج فيه إلى عمارة شيء من الأماكن السلطانية أخذوه من الناس بغير ثمن٠

وفي خلافة المأمون العباسي ثار الأقباط ثورات متتابعة كان أعتاها في الصعيد حتى لقد استطاعوا طرد الموظفين العباسيين من المدن، وجاء الخليفة المأمون الى مصر بنفسه في ١٠ محرم ٢١٧ هـ، فعزل الوالي العباسي عيسى بن منصور الرافقي وعاقبه وحمّله مسئولية الثورة لأنه ظلم الناس وحمّلهم ما لا يطيقون وبعد أن قضى المأمون على الثورة أخذ يطوف بالقرى المصرية، ومرّ بقرية صغيرة اسمها (طاء النمل فلم يدخلها لأنه إحتقرها، فخرجت له صاحبة القرية واسمها مارية القبطية، تصيح فيه أن ينزل عندها، فاستجاب لها، ونزل عندها بعسكره وقواده، وكان معه أخوه المعتصم وابنه العباسي والقاضيان يحيى بن أكثم وأحمد بن داود وقد ذكرت الروايات أصناف الطعام الذي قدمته لهم المرأة مما ابهر الخليفة ومن معه وعندما عزم الخليفة على الرحيل جاءته بعشر وصيفات مع كل واحدة منهن كيس من ذهب قد تم ضربه في عام واحد أي انه إيراد عام واحد ومازالت بالخليفة حتى رضي بأخذ المال، وقد أخذت المرأة قطعة من الطين وقالت يا أمير المؤمنين هذا وأشارت إلى الذهب من هذا وأشارت إلى قطعة الطين ثم من عدلك فأخذ منها المال واقطعها عدة ضياع ومائتي فدان بغير خراج ومن هذه الرواية تعرف أن الثورات والفتن في المدن المصرية لم تؤثر على وجود الرخاء في الريف طالما تركوا الريف في حاله وأصلحوا شأن الرى والصرف والكبارى والجسور، وعدلوا فى أخذ الضرائب بلا إرهاق للفلاح.

والأسباب كثيرة في تدهور مصر في عصر المماليك، أهمها وصول الفتن المملوكية إلى الريف المصري وتدخل الحكومة المملوكية في حياة الفلاح المصري حيث تم توزيع الأراضي الزراعية اقطاعات على الأمراء المماليك من الصغير للكبير، فدخلوا إلى أعماق القرى فأفسدوها بظلمهم وحمقهم وفسادهم ولو

اقتصر فسادهم وظلمهم وتدخلهم على المدن والقاهرة وظل الريف بمنأى عن فسادهم لعاشت مصر كلها في رخاء مثلما كان عليه الحال قبل الدولة المملوكية ويبقى لنا من التاريخ العظة والاعتبار، وعنوان كتاب المقريزي هو المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار.

فالمماليك سلطة عسكرية تذكّرنا بحكم العسكر المصرى : ١٩٥٢ ٢٠١٢احتكر العسكر المملوكى كل السلطات وتدخلوا بعقليتهم العسكرية في كل شيء لتفسده وتزيده ظلماً وباستمرارهم في الحكم ازدادت الأحوال سوءاً وازداد الناس فقراً والأسعار ارتفاعاً.

فالمقريزي يذكر أن الأسعار ارتفعت في شهر رمضان سنة ٧٨٣ حتى بلغ الاردب القمح أربعين درهماً ثم وصل في ذي القعدة ستين درهماً، ويقول إنّ ذلك جعل الناس يجأرون بالشكوى بعد أن كانوا يستنكفون منها، يقول وكثرت الشكاية في الناس جميعهم فكانت الشكاية مما تجّدد ولم يكن يعرف، بل أدركنا الناس إذا شكا الناس أحد من الناس حالة عُدّ عليه ذلك (أى عابوا عليه أنه يشكو)، فصرنا وما من صغير ولا كبير إلا وهو يشكو وبعد المقريزي ازداد الغلاء ووصل أردب القمح في أول رمضان سنة ٨٧٣ في عصر قايتباي ١٣٠٠ درهماً أي ارتفع القمح في نصف قرن من أربعين درهماً إلى ١٣٠٠ درهماً.

أليس هو نفس ما يحدث الآن ؟ حين نقارن بين الأسعار فى عهد عبد الناصر وقيمة الجنيه المصرى وقتها بأسعار هذه الآيام ومسكنة الجنيه المصرى فى مواجهة الأسعار وسعر الذهب وسعر العملات الأخرى من الدرهم والدينار والدولار؟ وفى العصر العسكر المملوكى والعسكر المصرى استمر السعر في ازدياد لأنه لا تغيير في السياسة التي لا تجيد إلا الفساد وضيق الأفق ولو اكتفى المماليك

بإصلاح الري وتركوا الفلاح في حاله ينتج الخير لما تفاقم الأمر إلى هذا الحد وانظروا إلى حال الريف بعد قيام ثورة العسكر ١٩٥٢فقد أعادت فلسفة الحكم العسكري وتدخلت في كل شيء لتفسد كل شيء فأصبحنا نتمتع بالغلاء والديون والتضخم والتسول من الخارج

وبعد٦٠ عاما من حكم العسكر (١٩٥٢ : ٢٠١٢) ماذا جرى للريف المصرى؟

قام عبد الناصر بإيجابيات منها إعادة توزيع الثروة الزراعية بما يعرف بالاصلاح الزراعى، بتحديد الملكية الزراعية وتوزيع أراضى على الفلاحين، وأقام السد العالى، وأنشأ الجمعيات التعاونية، وجعل للعمال والفلاحين نسبة النصف فى مجلس الشعب وتعليم أبناء الفلاحين والعمال، ولكن إستحدث سلبيات أهمها تحكّم الحكومة فى الفلاح فأصبح مجرد حائز للأرض وليس مالكاً لها، وتدخلت الحكومة فى كل شىء من خلال الجمعيات التعاونية وتحديد الدورة الزراعية وإرغام الفلاح على مقاومة دودوة القطن بالبوليس والتعذيب،وإلزامه بتوريد المحصول بالسعر الذى تحدده أى أعاد عبد الناصر نظام الاسترقاق بصورة عصرية شيوعية والايجابيات التى حققها عبد الناصر أثمرت سلبيات خطيرة، فالسد العالى كان لا بد من مواجهة آثاره السلبية فى ضعف التربة بعد توقف السماد الطبيعى والغرين الذى كان يأتى مع الفيضان من قبل وإرتفاع مستوى المياه الجوفية بما يهدد الأرض الزراعية وأراضى العمران والمساكن وكان مفروضاً علاج هذا بشق ترعة تلتف حول السد العالى تحمل فرعاً جديداً يجلب الغرين ويفتح طريقاً جديداً للعمران موازياً للنيل واصلاحات أخرى لم يقم بها عبد الناصر بسبب نكسة ١٩٦٧ وبسبب العادة المصرية الأصيلة فى عدم الاهتمام بالتشطيب، وإفساد الطبخة الفخمة بسبب قليل من الملح كما

أن تعليم وتوظيف أبناء الفلاحين أدّى إلى تحولهم إلى عمالة زائدة من الموظفين تسهم فى تدخل البيروقراطية للدولة المصرية فى كل شىء لتعطّل كل شىء وتعقّد كل شىء وتفسد كل شىء هذا مهّد الطريق السريع للإنحراف، فالموظف راتبه قليل ونفوذه هائل، وعلاج الفجوة بين المرتب القليل والنفوذ الكبير بالرشوة واستغلال النفوذ،خصوصا مع التوسع فى الادارة المحلية وتضخم نفوذها ومن السيئات فى هذا النظام الناصرى ظهرت فى عصر الانفتاح الذى جمع بين الأضداد رأسمالية السادات وإنفتاحه الاقتصادى مع نظام عبد الناصر وقوانينه الاشتراكية، وعلاج الفجوة بين النقيضين وقوانينهما وقراراتهما المتضاربة يكون فى يد المسئولين من صغار كبار الموظفين وكبار صغار الموظفين،وهذا العلاج المطلوب للإستثمار يستلزم تفتيح المخ، فالموظف المسئول الذى بيده تعطيل المشروع بل وحبس صاحبه بالقانون هو نفسه أيضاً الذى يملك إقرار المشروع بالقانون، ولأنّ مرتبه قليل بل زهيد بالنسبة للقرار الذى سيتخذه والذى يمكن أن يدرّ عائداً بالملايين على صاحب المشروع فلا بد أن يستفيد من صاحب المشروع، إما إستفادة مالية مباشرة أو مشاركة له عن طريق الزوجة والأبناء وهكذا مهّد عبد الناصر لفساد عصر السادات وكان الريف المصرى الأكثر تأثراً بهذا الفساد، فتعاظمت الهجرة من الريف للقاهرة والمدن الكبرى فأحاطتها بالعشوائيات وسكن القبور، ونشرت بؤر الاجرام وملأت الشوارع بالمتسولين والبلطجية وأطفال الشوارع . وجاء الحل جزئياً فى هجرة العمالة المصرية والفلاح المصرى إلى دول الخليج والأردن،وأثمر هذا هجر الأرض الزراعية وعودة المغترب ليبنى بيتاً جديداً من الطوب الأحمر على الأراضى الزراعية فتضاءلت مساحة الأرض المزروعة وتم تجريفها فى صناعة الطوب

الأحمر، وتحولت القرى المصرية إلى نظام مشوّه، لاهى مدينة ولا هى قرية انتشرت فيها المخابز والعمارات وفى شوارعها الضيقة يجرى التوك توك بينما تضاءل عدد الزرائب وعدد الأبقار والماشية والأفران المنزلية، وأصبح الريف مثل المدن يعتمد على مزارع الدواجن والماشية بعد أن كان يزوّد المدينة بمنتجاته من الحبوب واللحوم البيضاء والحمراء ومنتجات الألبان بل صارت مصر كلها تعتمد على الخارج فى توفير رغيف الخبز الذى أصبح سلعة سياسية يستلزم المليارات لتدعيمه بحيث لو توقف دعمه سقطت الحكومة.

ووصلت مصر إلى الحضيض خلال ثلاثين عاماً من حكم مبارك؛ تناقصت مساحة الأرض الزراعية التى يقتاّت منها ملايين المصريين، وأنفق مبارك البلايين فى تعمير الساحل الشمالى وخليج السويس وسيناء والبحر الأحمر ليس فى استصلاح الأراضى والتعمير، ولكن لراحة الفاسدين من عصابته.

أحوال العمال الزراعيين في مصر:

عندما اندلعت مقاومة قانون طرد المستأجرين من الأراضي الزراعية في عام ١٩٩٧ كانت هناك بعض التوقعات من جانب عدد من الثوريين أن يمتد الصراع ليشمل ليس فقط الفلاح الصغير المستأجر وإنما أيضا أقساما من الملاك الصغار والعمال الزراعيين لكن هذا لم يحدث، إذ ظلت المعركة محصورة في إطار صغار المستأجرين وهذا أمر أصبح بالذات فيما بعد مفهوما في سياق طبيعة المعركة وظروف الصراع الطبقي في مصر في المرحلة الراهنة.

لكن خطأ التوقع الذي وصل إلى درجة الانتصار الفجة عند البعض لا يعني على الإطلاق أنه لم يكن هناك أي أساس موضوعي للاعتقاد بأن هناك طاقات نضال هائلة لدى فئات الطبقة الفقيرة والمعدمة عدا المستأجرين الصغار،

خاصة العمال الزراعيين، في الريف المصري على العكس من ذلك تماماً فالعمال الزراعيون الذين يعملون بأجر في مزارع الغير هم قاعدة أساسية للتغيير الثوري في الريف، وفي مقدور الطبقة العاملة في المدن أن تعتبرهم حلفاء طبيعيين وأساسيين لها لذلك فمحاولة التعرف على أحوالهم وشروط حياتهم تكتسب أهمية خاصة لدى الثوريين.

وتنقسم طبقة العمال الزراعيين إلى عمالة مؤقتة وعمالة دائمة والعمالة المؤقتة تتكون أساساً من صغار الحائزين ذوي الحيازات الصغيرة الذين لا يكفيهم عائد الأرض فيضطرون للعمل كأجراء لدى الغير، وهؤلاء بلغ عددهم ١٠٣ مليون عند مطلع الثمانينات أما العمالة الدائمة فتتكون من الأجراء المعدمين الذين لا يملكون أو يحوزون أي أدوات إنتاج أرض، ماشية، آلات وهؤلاء يمثلون نسبة هامة من إجمالي المنتجين المباشرين في الزراعة المصرية إذ بلغت نسبتهم ٤٩.٤ ٪ في عام ١٩٧٦،وهي تتزايد بالتأكيد بسبب عمليات إفقار صغار الحائزين، وبسبب طرد المستأجرين وليس هناك أدنى شك في أن شروط عمل عمال الزراعة المأجورين تعد الأسوأ بين قطاعات الطبقة العاملة المصرية فهم يعانون من أعلى درجات عدم الاستقرر في فرص العمل، وهو أمر مفهوم في ظل موسمية العمل الزراعي، وفي ظل تزايد أعداد عمال الزراعة المؤقتين والدائمين بدرجة أكبر بكثير من تزايد طلب المالكين والرأسماليين عليهم وتؤكد دراسة أجراها مركز الدراسات الاقتصادية الزراعية عام ١٩٩٢ أن أيام العمل الزراعي قد تناقصت في ٩١ / ١٩٩٢ إلى نحو ١٧٤.٣ يوم لكل مشتغل في المتوسط بعد أن كانت ١٨٢.٨ يوم لكل مشتغل عام ٨٦ / ١٩٨٧، ومعنى هذا أن عدد أيام العمل الفعلية لعمال الزراعة كانت ٨٦ / ١٩٨٧ لا تتجاوز

٦٣.٥٪، ثم تناقصت في ٩١ / ١٩٩٢ إلى ٥٩.١ ٪ من إجمالي عدد أيام العمل الممكنة نظريًا والتي تقدر بـ ٢٩٥ يوم لكل مشتغل في المتوسط .

وتفسر الطبيعة الطاردة للريف الناتجة عن الكساد والتحول الرأسمالي استمرار وتوسع ظاهرة عمال التراحيل الذين يبحثون عن فرصة خارج قراهم هؤلاء هم أفقر فقراء الريف المصري حيث يعملون تحت سيطرة مقاولي الأنفار ويتنقلون من مكان لآخر لمدد تتراوح بين ستة أسابيع لتصل أحياناً إلى عام كامل وهم يعملون في المزارع الرأسمالية الكبيرة وفي مشاريع البنية الأساسية الكبرى وفي صناعة التشييد والبناء ويبلغ عددهم حوالي مليون.

وبالتأكيد تنعكس كل هذه الظروف على الأجور التي يتقاضاها العمال الزراعيون فعلى الرغم من ارتفاع الأجور النقدية لعمال الزراعة في الثمانينات، إلا أن متوسط الأجر الحقيقي أي الأجر بعد إزالة أثر ارتفاع الأسعار قد انخفض فقد زادت الأجور النقدية من ٣٨٩ جنيه كمتوسط سنوي عام ٨١ / ٨٢ إلى ٤٨٤ جنيه عام ٨٤ / ١٩٨٥،في حين انخفض متوسط الأجر الحقيقي في نفس الفترة من ١٠٣ جنيه إلى ٨٢.٦ جنيه كذلك تشير تقديرات البنك الدولي إلى انخفاض الأجور الحقيقية للعمال الزراعيين بنحو ٦٠ ٪ في الفترة من ١٩٨٥ إلى ١٩٩١أما البيانات الرسمية فتشير إلى أن الأجر الحقيقي قد انخفض في نفس الفترة تقريبا ١٩٨٦ – ١٩٩٢بنسبة ٥٠.٨ ٪، بالرغم من زيادة الأجر النقدي بنسبة ١٥.٧ ٪ ويتماشى هذا التراجع في الأجور الحقيقية لعمال الزراعة مع الاتجاه العام للتراجع في أجور كل قطاعات الطبقة العاملة في الفترة من منتصف الثمانينات إلى منتصف التسعينات، ولكن من الواضح أن معدلات إفقار عمال الزراعة كانت أعلى بما لا يقارن مع مثيلتها لدى عمال المدن فقد أوضحت

إحدى الدراسات أن دخل العمال الزراعيين الدائمين المعدمين في ١٩٩١ / ١٩٩٢ كان يوازي ٣٧.٢ ٪ من الدخل المتوسط لخط الفقر، أما دخل العمال الزراعيين المؤقتين الفلاحين الفقراء الذين يعملون موسمياً لدى الغير من حيازتهم ومن العمل المأجور مجتمعين فيمثل ٦٠.٣ ٪ من دخل خط الفقر وكما هو متوقع فإن معدلات الاستغلال والإفقار لا تسير بشكل متساوي بين مختلف فئات العمال الزراعيين إذ تتعرض الفئات الأضعف من العمال الأطفال والنساء لدرجات أعلى من الاستغلال ويؤدي ارتفاع معدلات استغلال وانخفاض دخول العمال الزراعيين إلى تدني مستوى ونمط معيشة أسر هؤلاء العمال ٠

أما بالنسبة لفرص التعليم في أوساط العمال الزراعيين، فنجد أن معظم الدراسات والبحوث الميدانية قد أكدت على ارتفاع نسب الأمية بينهم بدرجة عالية فعلى سبيل المثال توضح إحدى الدراسات التي أجريت في ١٥ قرية بخمس محافظات عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣ أن ٧٧ ٪ من عينة العمال الأجراء المعدمون أميون، وأن نسبة الحاصلين منهم على شهادات لا تتجاوز ٤.٥ ٪ الشهادات لا تزيد على الإعدادية وهذا أمر مفهوم إذا ما نظرنا إلى تكلفة التعليم التي لا يمكن أن تتحملها أسر يوازي دخلها ثلث خط الفقر.

لا يمكن فهم الوضع الطبقي للعمال الزراعيين وإمكانياتهم السياسية والتنظيمية،إلا في إطار تطور المسألة الزراعية في مصر الرأسمالية حيث ظهر العمال الزراعيون إلى الوجود مع نشوء الملكية الخاصة للأرض في أواخر القرن التاسع عشر، حينما ألغي نظام الاحتكار ووزعت الأراضي على أعضاء الأسرة المالكة وعلى أعيان الريف وقد ألغي في هذه الأثناء نظام السخرة ونشأ سوق

حر للعمل الزراعي، فأصبح هناك من جانب طبقة لكبار الملاك ومن جانب آخر جموع واسعة من الفلاحين الصغار والمتوسطين ومن العمال الزراعيين.

كانت تلك المرحلة هي مرحلة اندماج الزراعة المصرية في السوق الرأسمالي العالمي عن طريق زراعة وتصدير القطن، وهو ما كان يعني أن على وحدات الإنتاج الزراعي المزارع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة أن تواجه ضغوط متزايدة ناتجة عن المنافسة العالمية عن طريق تخفيض التكاليف ورفع الإنتاجية وقد كان لارتفاع حدة المنافسة أكبر الأثر على الفلاحين من ذوي الحيازات الصغيرة الذين لم تستطع أعداد متزايدة من بينهم أن تصمد لتقلبات السوق فتمت إزاحتها وانحدرت إلى صفوف العمال الأجراء أو على الأقل اضطرت إلى الخروج للعمل بأجر لدى الغير لبعض الوقت وكان من نتيجة هذا أن ارتفعت بشكل مطرد نسبة العمال إلى إجمالي سكان الريف حتى وصلت إلى ٢٩ ٪ عام ١٩١٧ ثم إلى ٣٣ ٪ عام ١٩٤٧.

وبشكل عام أدى الإصلاح الزراعي في ١٩٥٢ والإصلاحات التي تلته إلى تقوية شوكة الفلاحين الأغنياء الذين سيطروا على عملية الإنتاج الزراعي سيطرة شبه تامة ففي عام ١٩٦١ كان أغنياء الريف يمثلون ١٦ ٪ من مجموع الحائزين، بينما كانوا يحوزون ٦٢ ٪ من المساحة المنزرعة وقد استأثر هؤلاء بالعمل الزراعي المأجور حيث تركز في حيازاتهم ٧١ ٪ من مجموع العمال الأجراء الدائمين، و٢٥ ٪ من العمال الأجراء غير الدائمين، واستأثروا أيضا بأدوات الإنتاج الأخرى عدا الأرض ٩٣ ٪ من الجرارات، ٨٣ ٪ من آلات الري الثابتة وبالرغم من استفادة أغنياء ومتوسطي الفلاحين من الإصلاح الزراعي، إلا أنهم لم يستطيعوا أن يحولوا الزراعة بشكل واسع إلى فرع من فروع

الإنتاج الرأسمالي الحديث، لأن رأسمالية الدولة استحوذت بشكل منظم على معظم الفائض الزراعي عن طريق التسعير والتوريد الإجباريين وغيرها من الأساليب وذلك بغرض تمويل مشروعها الطموح للتصنيع وهذه النقطة لها أهمية كبرى إذ تفسر لنا تباطؤ عملية التحول الرأسمالي في الريف المصري وما صاحبها من بقاء لطبقة واسعة من الفلاحين الصغار من الملاك والمستأجرين جنباً إلى جنب مع قطبي الإنتاج الرأسمالي الحديث المتنافرين: الفلاحون الأغنياء الرأسماليون والعمال الزراعيون.

وفي الحقبة الأخيرة للتطور الرأسمالي في مصر حقبة الانفتاح اندفعت الدولة على استحياء في البداية ثم بشكل سافر مؤخراً في طريق تحرير عملية الإنتاج الزراعي لحل مشكلة التخلف في الزراعة التي اتسعت في السبعينات حينما تراجع معدل النمو الزراعي إلى ١.٤ ٪ في المتوسط، وانخفضت الصادرات وتجمدت المساحة المنزرعة تماماً ومضمون التحرير باختصار و إطلاق قوى السوق في عملية الإنتاج عن طريق رفع الدعم على المسلتزمات الزراعية، وإلغاء التوريد الإجباري، والتسليف المصرفي وفقاً لقواعد متشددة، وأخيراً إلغاء امتداد عقد الإيجار وإعطاء الملاك الحق في طرد المستأجرين وفي تحديد الإيجار وفقا لقوى السوق وهذه العملية في مجملها ستؤدي إلى تعريض الفلاح الصغير مالك أو مستأجر لعواصف وتقلبات السوق العالمي،وهو ما سيؤدي بالضرورة إلى هلاك أعداد متزايدة من فقراء الحائزين في الريف الذين سيتحولون إلى عمال أجراء مؤقتين أودائمين، وسيؤدي من ناحية أخرى إلى تسريع التحول الرأسمالي في الريف عن طريق تركيز الأرض الزراعية في أيدي كبار الرأسماليين المتحالفين مع الفلاحين الأغنياء.

عبد الناصر والفلاحون

بعد قيام ثورة يوليو بمصر صدر قانون الإصلاح الزراعي مبكراً في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ في عهد الرئيس محمد نجيب وطبقه جمال عبد الناصر وينص على تحديد الملكية الزراعية وأخذ الأرض من كبار الملاك وزعت على صغار الفلاحين المعدمين في تعديلات متتالية حددت ملكية الفرد والأسرة متدرجة من ٢٠٠ فدان لخمسين فدان للملاك القدامى وعرفت هذه التعديلات بقانون الإصلاح الزراعي الأول والثاني وأنشئت جمعيات الإصلاح الزراعي لتتولى استلام الأرض من الملاك بعد ترك النسبة التي حددها القانون لهم وتوزيع باقي المساحة على الفلاحين الأجراء المعدمين العاملين بنفس الأرض ليتحولوا من أجراء لملاك وصاحب هذا القانون تغيرات اجتماعية بمصر ورفع الفلاح المصري قامته واسترد أرضه أرض أجداده التي حرم من تملكها آلاف السنين وتوسعت بالإصلاح الزراعي زراعات مثل القطن وبدأ الفلاح يجني ثمار زرعه ويعلم أبنائه ويتولى الفلاحين حكم أنفسهم إلا أن الاستبداد السياسي كان باستبدال أحزاب الأقلية بحكم العسكر لمصر يصيبون ويخطئون يبنون السد العالي ويقرون مجانية التعليم من ناحية ويفسدون ويهدمون في جانب آخر ويجلبون على مصر عار هزيمة ١٩٦٧ التي محيت آثارها بانتصار أكتوبر١٩٧٣ ويظل الإصلاح الزراعي وقانونه وتعدل القوانين وتتحول أخيرا ملكية الأرض للفلاح لملكية قانونية كاملة عصر الرئيس محمد حسني مبارك حيث يستطيع الفلاح المصري المالك لحيازة بالإصلاح الزراعي أن يبيع ويشتري ويزرع ما يشاء.

عمال الزراعة والاشتراكية

ينتمي العمال الزراعيون الأجراء الدائمون إلى الطبقة العاملة فهم لا يملكون إلا قوة عملهم التي يبعيونها بأجر للغير أما الفلاحين الفقراء الذين يعملون لدى الغير موسمياً فهم من أشباه البروليتاريا الذين ينتمون إلى طبقة العمال بالمصلحة وبظروف الحياة، ولكن لا يزال يسيطر عليهم وهم الملكية والاحتفاظ بها وتنميتها.

غير أن هناك خاصية أخرى تميز عمال الريف عن عمال المدن وهي خاصية انغماسهم في حياة الريف المتخلفة فبالرغم من أنهم عمال بحكم وضعهم في علاقات الإنتاج،إلا أن عمال الزراعة المصريين يعيشون جنباً إلى جنب مع الفلاحين الفقراء في نفس البيئة وتحت ظل شروط متقاربة وتخلق شروط العمل في المزرعة المتوسطة أو الكبيرة بأجور متدنية وبشكل موسمي وفي ظل تباعد مكاني وقيم أبوية على خلاف من ظروف العمل في ظل نظام المصنع بالآلاف وتحت إدارة واحدة تخلق هذه الظروف وضعاً يصعب من تنظيم وتطوير وعي عمال الريف لذلك قلما يحدث أن تنشأ حركات احتجاج وإضرابات واعتصامات... إلخ في أوساط عمال الريف.

ولكن بالرغم من هذا، فعمال الريف قد أثبتوا روحاً ثورية فائقة في لحظات محددة من تاريخ الصراع الطبقي في مصر أبرز هذه اللحظات هي ثورة ١٩١٩ عندما اندلعت انتفاضة عمال الزراعة في مختلف القرى وتميزت بثوريتها ضد كبار الملاك وضد رموز النظام الطبقي المسيطر وتعطى هذه التجارب الثورية الدليل على أن عمال الزراعة الريفيين ينتفضون في ظل ظروف ثورية تعم البلاد بأسرها وتشدهم بموجتها الهادرة في إطارها.

الاتحاد التعاونى الزراعى

يعيش أكثر من ٥ ملايين فلاح يشكلون بأسرهم حوالى٥٥٪ من السكان فى مصر تحت مظلة الاتحاد التعاونى الزراعى ويتكون مجلس إدارة الاتحاد التعاونى من ١١٢ عضو يمثلون الجمعيات المركزية وتبلغ عدد الجمعيات النوعية المركزية١٤جمعية مثل جمعيات منتجى البطاطس والقطن و٢٢جمعية مركزية للائتمان الزراعى و١٨جمعية مركزية للإصلاح و١١جمعية مركزية للاستصلاح، ويبلغ عدد الجمعيات الزراعية بالقرى ٥٨٥٦ جمعية تعاونية و٢٢٢ جمعية بالمراكز ١٢٤ جمعية تعمل على مستوى المحافظات و١٥جمعية تعمل على مستوى الجمهورية كما يبلغ عدد أعضاء مجالس إدارات الجمعيات الزراعية ٣١ ألف عضو ونظم القانون والدستور المصرى أهداف وانشطة ودور التعاون فى تحقيق التنمية الريفية وتطوير الزراعة وتحقيق الأمن الغذائى وتطوير القرية من كافة النواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ورفع مستوى معيشة الفلاحين وتعميق قيم المشاركة والتنمية والعمل الجماعى والممارسة الديمقراطية الشعبية .